

## حدث بارز

13 ديسمبر 2018: تعيين السيد محمد بنعليو، وميها للملكة



## الفهرس

3	أنظمة
4	تكوين
11	على الصعيد الدولي
12	إعلانات

## أجندة

من 7 إلى 17 فبراير 2019: مشاركة  
المؤسسة في المعرض الدولي للنشر والكتاب  
في نسخته 25.

## منسقة النشرة:

السيدة فاطمة كريش

## هيئة الإعداد:

السيدة هدى أيت زدان

السيدة كوثر سقاط

السيد محمد صبار

## البريد الإلكتروني:

communication

@mediateur.ma

استقبل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، يومه الخميس 13 ديسمبر 2018، بالقصر الملكي بالرباط، السيد محمد بنعليو، وعينه جلالته في منصب الوسيط، خلفا للسيد النقيب، عبد العزيز بنزاكور. وبهذه المناسبة، ذكر جلالة الملك بدور مؤسسة الوسيط، باعتبارها هيئة وطنية مستقلة، في إحقاق الحقوق ورفع المظالم، وبالذور المنوط بها والمتمثل على الخصوص، في صيانة حقوق المواطنين في علاقتهم بالإدارة، والعمل على إنصافهم من أي تجاوزات، وذلك في نطاق سيادة القانون، وتوطيد مبادئ العدل والإنصاف. كما وجه جلالة الملك، أعزه الله، الوسيط إلى مواصلة العمل من أجل تعزيز المكاسب المحققة، مع الحرص على التفعيل الكامل للصلاحيات المخولة لهذه المؤسسة، سواء في مجال القيام بمساعي الوساطة والتوفيق، واقتراح المتابعات القانونية، أو فيما يتعلق بالتعريف بدورها واختصاصاتها، والتفاعل مع المواطنين المتضررين.

وقد دعا جلالته كذلك إلى مواصلة مؤسسة الوسيط لإسهامها في ترسيخ مبادئ دولة القانون، والشفافية والحكامة الجيدة في تدبير المرافق العمومية، وفي تخليق الحياة العامة، وكذا إصدار توصيات تهدف لضمان مساواة المواطنين أمام القانون والإدارة، والرفع من جودة الخدمات التي تقدمها المؤسسات العمومية ومرافق الدولة والجماعات الترابية.



هذا وقد جرت في اليوم الموالي، الجمعة 14 دجنبر 2018 مراسم تسليم السلطان بين السيد محمد بنعليو، والنقيب، عبد العزيز بنزاكور.

وبهذه المناسبة، هنا وسيط المملكة السابق السيد محمد بنعليو على الثقة الملكية التي حظي بها لرئاسة هذه المؤسسة الوطنية الدستورية، مشيدا بخصاله الشخصية والعلمية والمهنية.

وذكر بمختلف الأوراش والانجازات التي تم تحقيقها في مجال اختصاصات هذه المؤسسة من أجل إحقاق الحقوق وتكريس الحكامة

الجيدة، والتي ستعرف الاستمرارية والتطور في عهد وسيط المملكة الجديد، إيماناً بالمسؤولية الملقاة على عاتقه.

وفي كلمته، أكد السيد محمد بنعليو، أن النقيب عبد العزيز بنزاكور يعد من الرواد في مجال حقوق الانسان، وأن البرامج التي تركها تعتبر شاهداً على وعيه الحقوقي، مؤكداً على أنه بفضل الذكاء الجماعي، والوعي برسالة المؤسسة سيستمر العمل بمساعدة كل الأطراف المعنية والشركاء للاستجابة لتوجيهات صاحب الجلالة من أجل تحقيق المساواة والشفافية وتخليق المرفق العمومي.



## التظاهرات

27 دجنبر 2018: مشاركة المؤسسة في الندوة المنظمة بأسفي حول الإعاقة تحت شعار: "الشخص المعاق وأية حقوق؟"

27 دجنبر 2018: حضور أشغال الندوة الوطنية المنظمة من طرف حركة بدائل مواطنة بشراكة مع كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس، حول موضوع "المالية العمومية وسؤال العدالة الضريبية والاجتماعية والمحالية".

من 23 إلى 30 نونبر 2018: حضور فعاليات أسبوع الأعراف والتقاليد المهنية لهيئة المحامين، تحت شعار "المهامة أعراف وتقاليد"، وذلك بمقر محكمة الاستئناف بفاس؛

## التدريب الميدانية

ما بين 04 و 25 نونبر 2018: استفادة أربعة أطر من دورة تكوينية بألمانيا، حول "الحكمة الجيدة"؛

27 نونبر 2018: تنظيم حصة إخبارية حول الزيارة التي قام بها كل من السيد علي الناظر والسيد محمد حلوان لمؤسسة المدافع عن المواطن بالكيبك.



## اللقاءات التوصلية

15 نونبر 2018: تنظيم لقاء توافي مع فعاليات المجتمع المدني بإقليم بولمان، حول موضوع "مؤسسات الحكامة ودورها في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها" بشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة فاس - مكناس.

## الزيارات

20 دجنبر 2018: استقبال السيد محمد بنعليو وسيط المملكة، للسيدة تينداتي أشيوي مقررة الأمم المتحدة الخاصة، المعنية بالتمييز العنصري.



29 نونبر 2018: استقبال النقيب عبد العزيز بنزاكور للسيد هيكيي دورسن، رئيس محكمة المنازعات بجمهورية تركيا.



## التكوين الداعم

10 دجنبر 2018: زيارة تلامذة مجموعة مدارس جوهرة العلوم، لمندوبية المؤسسة بجهة فاس مكناس، بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان

## دورة تكوينية حول "حقوق المعتقلين بما في ذلك المعتقلين الأجانب: أدور لمؤسسات الأمبودسمان؟"

نظم مركز التكوين وتبادل الخبرات في مجال الوساطة، بالتعاون مع جمعية الأمبودسمان المتوسطيين الدورة التكوينية التاسعة حول موضوع "حقوق المعتقلين بما في ذلك المعتقلين من الدول الأجنبية" وذلك يومي 028 و 29 نونبر 2018 بالمعهد العالي بالرباط.



وشارك في أشغال هذه الدورة 15 مشاركا عن المؤسسات العضوة في الجمعية في البلدان التالية: مقدونيا وألبانيا ومالطا وفلسطين ومصر وتونس والجزائر وإسبانيا والمغرب، بالإضافة إلى حضور ملاحظ من لجنة البندقية التابعة لمجلس أوروبا، وذلك بتأطير من 5 خبراء.

وخلال الجلسة الافتتاحية، قدم النقيب عبد العزيز بنزاكور وسيط المملكة المغربية والرئيس الشرفي للجمعية كلمة أبرز من خلالها أهمية اختيار موضوع الدورة الحالية التي تعكس الاهتمام الذي توليه مؤسسات الأمبودسمان المتوسطية لموضوع حقوق المعتقلين، المحليين والأجانب.

وأضاف أن مؤسسات الأمبودسمان والوسطاء ينبغي عليها توسيع مجال اهتمامها ليشمل حماية جميع الفئات، وخاصة تلك المحرومة من الحرية، وضمان تمتعهم بالحقوق المكفولة بالقوانين الوطنية والدولية.

وفضلا عن ذلك، أشار إلى بعض القواعد التوجيهية للأمم المتحدة ذات الصلة بحقوق المعتقلين والمعروفة بقواعد مانديلا، والتي تضمن للنزلاء عددا من الحقوق المحددة كالحق في معرفة السبب وراء الاعتقال والحق في

الدفاع ومؤازرة المحامي، والحق في معرفة الحقوق المشروعة للمعتقلين واستعمال هذه الحقوق بشكل ملائم والحق في الاستعانة بمترجم والحق في التواصل مع العالم الخارجي، ضمن غيرها من الحقوق المخولة لهذه الفئة.

كما خُص إلى أن الهدف الأسمى بالنسبة للعقوبات السالبة للحرية هي الإصلاح وإعداد المعتقلين لمرحلة ما بعد قضاء العقوبة.

وعقب ذلك، قدمت منسقة الدورة السيدة فاطمة كريش رئيسة شعبة التواصل والتعاون والتكوين الإطار العام للدورة وأهدافها الرئيسية بعد أن ذكرت بمواضيع الدورات السابقة.

### **المحور الأول: "تقديم عام للمعتقلين في أماكن الحرمان من الحرية والمفهوم الإنساني والإصلاح والأبعاد الاجتماعية والتدابير والعقوبات السالبة للحرية على ضوء المواثيق الدولية لحقوق الإنسان"،**

قدم أول مداخلة في المحور، الأستاذ محمد ليدي الكاتب العام لمؤسسة وسيط المملكة الذي تطرق لمفهوم الاعتقال في مفهومه الواسع: الوضع رهن الحراسة النظرية، الاعتقال الاحتياطي... إلخ. كما تطرق إلى مفهوم تقييد الحرية بدل الحرمان منها مع الإشارة إلى أن الحرية في السجن تعد مرادفا لاحترام الكرامة الإنسانية. كما ذكر بالمراحل الثلاث للمحاكمة، وعلى الخصوص الاعتقال الاحتياطي ومرحلة المحاكمة ومرحلة ما بعد المحاكمة. ومن جهة أخرى، أشار إلى القواعد الإجرائية الدنيا لمعاملة السجناء، والتي لا تشمل جميع التفاصيل والأوجه المتعلقة بمعاملتهم، مما يتطلب إخضاعها للتحسين والدراسة وفق منظور مبتكر.

ومن خلال التذكير بالأبعاد الإنسانية والاجتماعية والحقوقية المتعلقة بمعاملة نزلاء المؤسسات السجنية، تطرق الخبير إلى بعض المبادئ الأساسية في هذا المجال، وعلى الخصوص:

1. المساواة في المعاملة مع التركيز على الاختلاف، سواء تعلق الأمر بالنوع الاجتماعي أو السن أو المرجعيات الدينية والثقافية (على سبيل المثال: الأحداث، النساء الحوامل، الأجانب... إلخ)،
2. مبدأ أو شرط مشروعية الاعتقال، بحيث ينبغي أن يكون الأمر بالاعتقال صادرا عن جهة مؤهلة قانونا لذلك،

3. الحق في التواصل مع المحامي والطعن في أسباب الاعتقال

4. الاعتقال في مؤسسة رسمية معروفة تتوفر على معايير خاصة، وتحديد هوية الشخص موضوع الاعتقال وأسبابه والجهة المصدرة لأمر الاعتقال

5. الحق في الاستفادة من الكشف الطبي

6. الحق في التواصل مع العالم الخارجي (الأسرة والحامي والتمثيلات الدبلوماسية والقنصلية... إلخ) والحق في احترام الحياة الخاصة...ضمن حقوق أخرى.

وفي صلة بموظفي السجون، أبرز الخبير أنه يفترض في هذه الفئة التوفر على رصيد كافي فيما يتعلق بحقوق النزلاء والاستفادة من تكاوين لبناء قدراتهم في كيفية التعامل مع المعتقلين وفقا للمعايير الدولية والوطنية ذات الصلة، انطلاقا من اعتبار مهامهم ذات طبيعة اجتماعية ومساعدة بدلا من كونها وظيفة أمنية صرفة.

أما المتدخل الثاني في هذا المحور، السيد مولاي إدريس أكلمام من المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة إدماج السجناء فقد قدم الخطوط العريضة لاستراتيجية المندوبية في مجال حماية حقوق السجناء من خلال استعراض الإطار القانوني المنظم للاستراتيجية، وعلى الخصوص المواثيق الدولية والمبادئ التوجيهية ذات الصلة ودستور المملكة لسنة 2011 والقانون 23.98.

وحسب الخبير، تستند الاستراتيجية إلى خمسة محاور، لاسيما:

1. الحفاظ على سلامة السجناء (بعد استباقي)؛
2. تأهيل السجناء لمرحلة إعادة الإدماج؛
3. أنسنة السجون (إقامة وتغذية جيدة ورعاية صحية)
4. البيئة والنوع والهشاشة (فضاءات مجهزة لاستقبال النزيلات الأمهات ورياض للأطفال، بيئة نظيفة، غرف مخصصة للأشخاص ذوي الاختلالات العقلية...)
5. التحديث وتعزيز الحكامة (بناء قدرات العاملين بالمؤسسات السجنية من خلال التكوين..)

وبخصوص عدد النزلاء الأجانب في السجون المغربية، أوضح الخبير أن عددهم بلغ 1049، أي 1,26 بالمائة من إجمالي السجناء، مسجلا، من جهة أخرى، أن 42 بالمائة من إجمالي السجناء هم ضمن فئة المعتقلين الاحتياطين.

**المنافسة:** خلال هذه الحصة، تساءل المشاركون عن مدى اعتماد معايير محددة لتخصيص عدد معين من الموظفين بشكل يتناسب مع عدد النزلاء وأُعربوا عن انشغالهم بخصوص وضعية السجينات ومدى الاستجابة لحاجياتهن الخاصة (مقاربة النوع الاجتماعي). وشددوا على ضرورة مناهضة التعذيب في السجون طبقا للمعايير الدولية ذات الصلة وعلى الخصوص البروتوكول الاختياري لمناهضة التعذيب الذي صادقت عليه العديد من البلدان من بينها المغرب، غير أنهم أشاروا إلى الحاجة الملحة إلى صدور القانون الجنائي ومسطرة القانون الجنائي الجديدين بالمغرب لتفادي ظاهرة الاكتظاظ بالسجون، داعين إلى اعتماد طرق بديلة لتقييد الحرية (السوار الإلكتروني مثلا) ومتسائلين عن طبيعة الإكراهات التي تحول دون التنزيل السليم لاستراتيجية المندوبية (موارد بشرية، ميزانية غير كافية... إلخ).



### **المحور الثاني: «دور الأمبودسمان والوسطاء في حماية حقوق المعتقلين بالفضاء السجني»**

قدمه السيد سمير أبو شمس من الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بفلسطين (ديوان المظالم)، الذي قام باستعراض عمل الهيئة فيما يتعلق بحماية حقوق النزلاء، مشددا على كون الهيئة لا تتوفر على قانون منظم لعملها بهذا الشأن، غير أنها تعتمد على ممارسات ومعايير اكتسبتها من خلال الممارسة، مشيرا إلى أن الهيئة تقوم بزيارات منتظمة ومفاجئة إلى أماكن الاعتقال للتأكد من وضعية السجناء على أرض الواقع، الذين قد يستفيدون من خدمات تقدم على سبيل الامتياز بدل من كونها حقا مكتسبا أو قد يتعرضون لمعاملة حادة من الكرامة الإنسانية. ومن جهة أخرى، سجل أنه في بعض الحالات يخشى النزلاء تقديم شكاوى إلى الهيئة مخافة التعرض للانتقام.

وأشار الخبير إلى أن مراكز الاعتقال تعاني من الاكتظاظ وقلة الموارد البشرية والمالية مما يستدعي تدخل الهيئة لتصحيح الاختلالات سواء بصفة مباشرة أو من خلال التقارير التي تصدرها، كما تعمل جاهدة على الدفاع على حقوق المعتقلين، وعلى الخصوص الفئات الهشة، حيث خلص إلى كون الهيئة، التي تتمتع بالاستقلالية التامة والمصدقية، لعبت دورا محوريا في إحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب بفلسطين، على الرغم من كون الوضع السياسي بالبلاد يعد عاملا غير مساعد.

**المناقشة:** في هذه الحصة، تساءل المشاركون عن دور الأمبودسمان في التعاطي مع الأوضاع بالسجون، سواء من خلال القيام بزيارات معلنة أو فجائية تشرف عليها فرق متعددة الاختصاصات، أو من خلال إصدار توصيات إلى هيئات إنفاذ القانون. كما ركزوا على ضرورة التحسيس بحقوق الإنسان بمراكز الاعتقال مشددين على أهمية الشراكة والتعاون مع باقي الفاعلين وعلى الخصوص المجتمع المدني في مراقبة انتهاكات حقوق المعتقلين، سواء كانوا محليين أو أجانب. كما تساءل المشاركون عن إمكانية تقديم شكايات ضد حالات الشطط في استعمال السلطة من طرف إدارة السجون خلال اتخاذ العقوبات التأديبية ضد السجناء.

### المحور الثالث: "حقوق السجناء الأجانب"

قدم أول مداخلة في هذا المحور، الأستاذ ليديدي، الذي سجل أهمية المساواة في المعاملة لنزلاء السجون مع الأخذ في الحسبان الخصوصيات المتعلقة بالمجموعات الهشة وعلى الخصوص النساء والأحداث والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة... إلخ. كما أضاف أن هذا التمييز الإيجابي يرسخ انطبعا جيدا لدى السجناء، وعلى الخصوص الأجانب منهم.

وفي موضوع ذي صلة، قام بسرد عدد من الحقوق التي ينبغي أن يتحلى بها السجناء الأجانب، وعلى رأسها الحق في التواصل مع البعثة الدبلوماسية أو القنصلية لبلدهم والحق في الاستفادة من الفحص الطبي والحق في ممارسة الشعائر الدينية الخاصة بهم وكذا الاستفادة من البرامج التربوية والثقافية والصحية المنظمة في بلد الاحتجاز. غير أنه أشار إلى وجود مجموعة من العراقيل التي تحول دون التمتع بهذه الحقوق، وعلى الخصوص في حالة السجناء مزدوجي الجنسية. ومن جهة أخرى، ركز الخبير على دور مؤسسات الأمبودسمان والوساطة في التعبئة من خلال مجموعات الضغط أو الدفع نحو إعمال الاتفاقيات الثنائية لتبادل السجناء،



بهدف تمكين المعتقلين الأجانب من قضاء الفترة المتبقية من العقوبة في بلدانهم الأصلية (مبدأ المصلحة الفضلى للسجين). كما أبرز أن فترة الاعتقال ينبغي اعتبارها كمرحلة تحضيرية لإعادة الإدماج داخل المجتمع أو في الوطن الأصلي للسجين، لذا ينبغي تعميق التفكير والمزيد من الابتكار لتطوير ظروف الاعتقال واستلزام مضامين إعلان تيرانا حول الهجرة لسنة 2016.

أما فيما يتعلق بالخيرة الثانية، السيدة كارمن كوماس ماطا، من المدافع عن الشعب الإسباني، فقد استعرضت الإطار القانوني المنظم لعمل هذه المؤسسة لاسيما فيما يتعلق بقضايا الرعايا الإسبان المعتقلين بالخارج (القانون 2006/40 المتعلق بترحيل الأشخاص المحكومين، القانون المتعلق بإعادة الإدماج الاجتماعي للسجناء وتوصية مجلس أوروبا عدد 12 لسنة 2012).

ومن خلال التذكير بكون مؤسستها تعد بمثابة آلية وطنية للوقاية من التعذيب، أوضحت الخيرة الإسبانية أن الأمبودسمان له مسؤولية في مراقبة عمل القنصليات الإسبانية بالخارج وذلك في صلة بالرعايا الإسبان المعتقلين فضلا عن مراقبة عمليات ترحيل المعتقلين غير الشرعيين بإسبانيا نحو بلدانهم عبر رحلات فرونطكس. وأضافت أنه من خلال الاستعانة بخدمات محامين، يقدم المدافع عن الشعب الإسباني استشارات قانونية لفائدة المعتقلين بهدف تحسيسهم بحقوقهم المشروعة. كما سجلت أنه ينبغي تمتيع النزلاء الأجانب، شأنهم شأن المعتقلين المحليين، بالحق في التواصل مع العالم الخارجي بلغتهم الأم وممارسة طقوسهم ومعتقداتهم الدينية والحق في الصحة والحماية الجسدية واحترام خصوصيتهم. وخلصت إلى أنه بفضل تدخل المدافع عن الشعب، تم إغلاق بعض مراكز احتجاز المهاجرين بإسبانيا والتي كانت ذات سمعة سيئة.

**المناقشة:** خلال هذه الحصة، شدد المشاركون على أهمية عمل الأمبودسمان والوسطاء في تحسين ظروف الاعتقال سواء داخليا أو بالخارج. كما أشاروا إلى دور باقي الفاعلين كالمجتمع المدني ووسائل الإعلام في ممارسة الضغط على الدولة لتحسين وضعية المعتقلين.

**المحور الرابع: "مجال تدخل مؤسسات الأمبودسمان والوساطة والمدافعين عن الحقوق، بخصوص وضعية المعتقلين على الصعيد الوطني والسجناء من دول أجنبية وطرق التعامل معها"**

تم تأطيره على شكل ورشات من طرف السيدة عواطف عامرية من اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بفاس، بلور من خلالها المشاركون أهم الخلاصات والمقترحات ذات الصلة بالموضوع:

- ✓ منح الأفضلية للفئات المهشة؛
- ✓ القيام بتحسيس موظفي السجون؛
- ✓ الترافع لفائدة حقوق المعتقلين؛
- ✓ التعاون مع منظمات المجتمع المدني وباقي الفاعلين وتحديد مجال هذا التعاون؛
- ✓ رصد وضعية المعتقلين في السجون وغيرها؛
- ✓ خلق بنك للمعلومات لتوحيد آليات التدخل؛
- ✓ رفع قدرات العاملين في مؤسسات الأمدوسمان في التعامل مع حالات الأشخاص المعتقلين (تبادل التجارب والتكوين المستمر... إلخ)؛
- ✓ تجميع المعطيات حول حالات التدخل ذات الصلة بالسجون والممارسات الفضلى، مع ضمها إلى المواثيق الدولية والوطنية وكذا الدلائل التوجيهية ذات الصلة؛



## انتخاب وسيط المملكة، رئيسا لجمعية الأمبودسمان والوسطاء الفرانكفونيين



تم تعيين وسيط المملكة المغربية بالإجماع في منصب رئيس جمعية الأمبودسمان والوسطاء الفرانكفونيين، لولاية تمتد على ثلاثة سنوات، وذلك في اعقاب مؤتمر الجمعية الذي انعقد ببروكسيل أيام 6 و7 و8 و9 نونبر 2018. وجدير بالإشارة أن وسيط المملكة قد سبق له أن تقلد منصب رئيس هذه الجمعية خلال سنوات 2007 و2009 و2015 إلى غاية السنة الجارية.

وفيما يلي لائحة أعضاء مجلس إدارة جمعية الأمبودسمان والوسطاء الفرانكفونيين المنتخب:

الرئيس	السيد محمد بنعلو	وسيط المملكة المغربية
النائب الأول للرئيس	السيدة ماري رينفريت	حامى المواطن بالكيبيك
النائب الثاني للرئيس	السيد مارك برتران	وسيط والونيا واتحاد بروكسيل والونيا- بلجيكا
أمين المال	السيد بابا أكيد حيدرة	وسيط جمهورية مالي
الكاتب العام	السيد جاك توبون	المدافع عن الحقوق بفرنسا

باسم إفريقيا	السيدة ساران سيرى سريمي	وسيط بوركينا فاصو
باسم إفريقيا	السيد قاسم إسحاق عثمان	وسيط جمهورية جيبوتي
باسم أمريكا	السيد تشارلز موراي	أمبودسمان برونسويك الجديدة (كندا)
باسم أوروبا	السيدة آن إيستوود	المفوضة السامية لحماية الحقوق والحريات والوساطة بموناكو
باسم أوروبا	السيد فيكتور سيوريبا	محامي الشعب في رومانيا
باسم المحيط الهندي	السيدة نيكول يوجيني تيران جيراردي	أمبودسمان سيشيل

## الإعلان الأول:

**الإدارة المركزية**  
سكور 15، جزيرة Q2، شارع الزيتون،  
حي الرياض - الرباط ص ب 21  
المملكة المغربية

الهاتف: +212 5 37 57 77 00/11  
الفاكس: +212 5 37 56 42 82  
البريد الإلكتروني: info@mediateur.ma  
الموقع الإلكتروني: www.mediateur.ma

QR Code, Facebook, YouTube, Twitter

تعلن مؤسسة وسيط المملكة للعموم أنها غيرت مقر الإدارة المركزية بالرباط الكائن بمجمع حدائق إرم، زنقة الرمان، حي الرياض - الرباط، إلى العنوان المبين جانبه واحتفظت بنفس أرقام الهواتف. كما تتمنى أن يتم تفهم المشاكل التقنية التي قد تصاحب عملية الانتقال، من تعطل الخطوط والموقع الإلكتروني.

## الإعلان الثاني:



أحدثت مؤسسة وسيط المملكة، نقطة اتصال بجهة بني ملال - خنيفرة بتاريخ فاتح دجنبر 2018، وكلفت السيد كمال خزالي، مكلف بالدراسات بتولي مهمة تمثيل المؤسسة بالجهة واستقبال وتوجيه المواطنين ومدعمهم بالاستشارة القانونية.

ويتواجد مقر التمثيلية بشارع الحسن الثاني، عمارة مكاوي، الطابق الثاني، ويمكن ربط الاتصال بالمكلف بها عبر:

الهاتف: +212 661 97 93 39

البريد الإلكتروني: benimellal@mediateur.ma

وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسة تتوفر على مندوبيات جهوية بكل من العيون - بوجدور - الساقية الحمراء والدار البيضاء - سطات وفاس - مكناس وطنجة - تطوان وتمثيلية محلية بمدينة مكناس ونقط اتصال بكل من مدن، أكادير ومراكش ووجدة.